الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٥ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيلي

المحتويات

البند ١٤٤ من جدول الأعمال تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

البند ١٤٥: من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتكاملة في تيمور – ليشتي

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-32305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الموقف المالي المستكمِّل لبعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (A/65/638 و A/65/743/Add.11).

البند ١٤٥: من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/65/615، A/65/736 و Corr.1 و A/65/743/Add.14)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/65/625، A/65/706 و A/65/743/Add.2)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/65/682 و A/65/743/Add.8)

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/65/744 و A/65/743/Add.8)

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتكاملة في تيمور – ليشتي (A/65/687، A/65/746 و A/65/743/Add.6)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/65/678 و A/65/748)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/65/681 و A/65/743/Add.1)

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/65/621، A/65/711 و A/65/743/Add.4)

البند ١٥٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/65/620، A/65/727 و A/65/743/Add.7)

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/65/596، A/65/710 و A/65/743/Add.3)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (A/65/608، A/65/608/Corr.1، A/65/756 و A/65/743/Add.9)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/65/665، A/65/720 و Corr.1 و A/65/743/Add.5)

١ – **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/638)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت التمويل بمبلغ ٦٩٠,٧ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى ٥٤٠,٨ مليون دولار، وهذا أبقى مبلغاً لم يتم الارتباط به وقوامه ١٤٩,٩ مليون دولار، مما يمثل معدل استخدام للموارد بواقع ٧٨,٣ في المائة. أما الأسباب الرئيسية لهذا الفرق، فقد تمثّلت في خفض للعنصر العسكري للبعثة على نحو ما قضى به قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) مع ما يتصل بذلك من انخفاض في النفقات بالنسبة إلى المرافق والبنى الأساسية والنقل واللوازم والمعدات، وهو ما يقابله زيادة في التكاليف للموظفين المدنيين بسبب الاستعدادات لتحجيم وتصفية البعثة، وكذلك للموظفين المحليين بسبب علاوات المرتبات وتقلب العملة.

٢ - ومضى يقول إن الجمعية العامة دُعيت إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٤ من تقرير الأداء. ومع ذلك، ففي ضوء الالتزامات النقدية المعلَّقة والبالغة ١٣٥,٨ مليون دولار والأنصبة المقررة غير المسددة بمبلغ ٥٧,١ مليون دولار، يوصي الأمين العام الجمعية العامة بأن تحيط علماً ببساطة بالمبلغ المتبقي غير المرتبط به وقوامه ١٤٩,٩ مليون دولار والإيرادات الأخرى البالغة ١٣,٥ مليون دولار مع تأجيلها ريثما يتم في الدورة السادسة والستين اتخاذ مقرر بشأن التعامل مع هذه المبالغ.

٣ - وفي عرضه لتقرير الأداء بشأن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/615) ذكر أن الجمعية العامة اعتمدت التمويل بمبلغ ٤٩١,٨ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٤٧٣,٦ مليون دولار مما ترك مبلغاً غير ملتزم به وقوامه ١٨,٢ مليون دولار وهو ما يمثل معدلاً لاستخدام الموارد بواقع ٩٦,٣ في المائة. وأما الأسباب الرئيسية للتباين، فقد تمثَّلت في معدلات شواغر فعلي أعلى بالنسبة للوحدات العسكرية وفي ترشيد الترتيبات التعاقدية من أجل الإحلال محلها وتناوبها وإعادتها إلى الوطن، فضلاً عن تأخر توزيع المعدات المملوكة للقوات. وقد دُعيت الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير الأداء.

٤ - ومضى يقول إن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٨٥,٨ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/736) تعكس زيادة قوامها ٠,٧ في المائة بالنسبة إلى التمويل البالغ ٤٨٥,١ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة البعثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. أما الأسباب الرئيسية للفرق، فتمثلت في ارتفاع التنبؤ باستهلاك وقود المولدات نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وارتفاع أسعار زيت الديزل وزيادة الاحتياجات اللازمة لأغراض الصيانة وخدمات الأمن وزيادة التكاليف للطائرة الثابتة الجناحين والطائرات العمودية فيما يتصل بارتفاع الأسعار لوقود الطائرات النفاثة ورسوم الهبوط والخدمات الأرضية. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٦٤ من تقرير الميزانية.

٥ - وأوضح أنه طبقاً للبند ٤-٦ من النظام المالي والقواعد المالية على النحو الذي عدلته به الجمعية العامة بقرارها ٢٦٩/٦٤ فقد سعى الأمين العام، وهو ما تحقق بالفعل للحصول على موافقة اللجنة الاستشارية من أجل الدخول في التزامات لا تتجاوز مبلغ ٨٥,٣ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية المتصلة بالتوسع في أنشطة عمليات البعثة.

٦ - وفي إطار عرضه تقرير الأداء بشأن ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/625)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت التمويل بمبلغ ٥٤,٤ مليون دولار لمواصلة القوة، وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٥٣,٣ مليون دولار، مما أبقى رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ١,١ مليون دولار وهو ما يمثل معدل استخدام بواقع ٩٨ في المائة. والأسباب الرئيسية للفرق تمثَّلت في انخفاض طرأ على التكاليف الفعلية للطيران التجاري وللرحلات الجماعية المستأجرة لأغراض تناوب الوحدات العسكرية واستخدام رحلات الطيران العسكري لهذا الغرض والأرصدة غير المستخدمة للمرافق والبنى الأساسية الناجمة عن إعادة رسم أولويات الموارد من أجل تلبية المزيد من الاحتياجات الأساسية للعمليات. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٣١ من تقرير الأداء.

٧ - ومضى يقول إن الميزانية المقترحة بمبلغ ٥٥,٧ بليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/706) تعكس نقصاناً يبلغ ١ في المائة بالنسبة إلى التمويل بمبلغ ٥٦,٣ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة القوة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والأسباب الرئيسية للتباين تمثَّلت في انخفاض الاحتياجات للوحدات العسكرية والموظفين الوطنيين وهو يعزى أساساً إلى أسعار صرف دولار الولايات المتحدة/اليورو التي تم الأخذ بها بالمقارنة مع تلك المستخدمة لميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤١ من تقرير الميزانية.

٨ - وفي عرضه لتقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/682)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ١ ٣٤٦,٦ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ١ ٣٤٥,٢ مليون دولار، مما ترك رصيداً غير مرتبَط به بمبلغ ١,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام يبلغ ٩٩,٩ في المائة. والأسباب الرئيسية للفرق تمثَّلت في إلغاء التناوب الذي كان مخططاً له بالنسبة إلى ١ ٦٧٤ جندياً كانوا بانتظار إعادتهم إلى الوطن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إضافة إلى استخدام الإمكانات الجوية لمركز مراقبة النقل والتحركات المتكامل في عنتيبي، وكذلك الانخفاض الذي لم يكن متوقعاً في نشر أفراد تشكيلات الشرطة وعدم استخدام أرصدة النقل الجوي بسبب إلغاء نشر مركبتين هوائيتين غير مأهولتين. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٨ من تقرير الأداء.

٩ - واستطرد قائلاً إن الميزانية المقترحة بمبلغ ١ ٤٢٣ مليون دولار لمواصلة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/744) تعكس زيادة قوامها ٤,٣ في المائة بالنسبة إلى التمويل البالغ ١ ٣٦٥ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة سَلَفها، وهي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. أما الأسباب الرئيسية للفرق فقد تمثلت في زيادة الاحتياجات المطلوبة للموظفين المدنيين نتيجة مواءمة ظروف الخدمة في الميدان إضافة إلى ما طرأ من تنقيح على سُلم المرتبات والتكاليف العامة للموظفين واقتراح مساعدة مؤقتة عامة إضافية لدعم شؤون الموظفين والاتصالات فيما يتعلق بحماية المدنيين، فضلاً عن زيادة الاحتياجات من أجل المرافق والبنى الأساسية، وهو ما نجم أساساً عن توحيد مكاتب البعثة في كينشاسا ضمن مقر واحد متكامل للبعثة مع زيادة الاحتياجات للنقل الجوي من حيث ساعات الطيران ووقود الطائرات إضافة إلى زيادة احتياجات الاتصالات بالنسبة إلى المقر المتكامل الجديد وبالنسبة إلى قواعد المفارز والعمليات العسكرية المتحركة مع زيادة المتطلبات على اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى نتيجة مصاريف الشحن وما يتصل بها من احتياجات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات التي تشارك فيها مع البعثة. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ١٤٧ من تقرير الميزانية.

١٠ - ثم عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/687)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٢٠٥,٩ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى ١٩١,١ مليون دولار مما ترك رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ١٤,٨ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قوامه ٩٢,٨ في المائة. والسبب الرئيسي للفرق تَمثَّل في انخفاض ساعات تحليق الطيران الفعلية، مما أدى إلى تغيُّر في مفهوم عمليات البعثة وخطة

الطيران إضافة إلى السحب المبكر لإحدى الطائرات العمودية، مما أفضى إلى انخفاض تكاليف الوقود. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٦٦ من تقرير الأداء.

١١ - وأردف قوله إن الميزانية المقترحة بمبلغ ١٩٦,٧ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/746) تعكس انخفاضاً قوامه ٤,٦ في المائة بالنسبة للتمويل البالغ ٢٠٦,٣ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة البعثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والسبب الرئيسي للفرق تَمثَّل في الخفض المزمع إجراؤه في أفراد الشرطة للبعثة وأفراد وحدات تشكيلات الشرطة. وتدعى الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ١٠٨ من تقرير الميزانية.

١٢ - وفي إطار عرضه للتقرير المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/65/678)، قال إن التصرف النهائي في أصول البعثة تم تنفيذه طبقاً للبند ٤١/٥ من النظام المالي والقواعد المالية وأن قيمتها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بلغت ٥٧ مليون دولار. أما الأصول، فتنقسم إلى ثلاث مجموعات: معدات تحولت إلى بعثات أخرى أو إلى حيث تم خزنها مؤقتاً في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي (١٧,٥ مليون دولار أو ٣٠,٦ في المائة من قيمة المخزون الإجمالية حيث بلغت قيمة المبيع ٠,٦ مليون دولار) أو عن طريق المنْح لحكومة إثيوبيا والاتحاد الأفريقي (٧,٦ مليون دولار، أو ١٣,٣ من قيمة المخزون الإجمالية)، فضلاً عن معدات تم شطبها أو تعرضت للضياع (٣٠,٣ مليون دولار، أو ٥٣,٢ في المائة من قيمة المخزون الإجمالية مع بقاء ما قيمته ٨ مليون دولار). والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ١٢ من التقرير.

١٣ - وفي إطار عرضه تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/681)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ١٠,٩ مليون دولار لمواصلة البعثة، وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ١٠,٣ مليون دولار مما ترك رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ٦٦٥ ٢٠٠ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قوامه ٩٣,٩ في المائة. وقد تَمثَّلت الأسباب الرئيسية للفرق في انخفاض الاحتياجات من تكاليف شحن المعدات باعتبار أن معظم أصول البعثة تم تحويلها إلى بعثات الأمم المتحدة الأخرى على نفقتها، وهو ما يقابله زيادة في الاحتياجات من أجل تعويضات إنهاء البعثة ومدفوعات المبالغ المقطوعة من أجل أرصدة الإجازات السنوية ومِنح الإعادة إلى الوطن وغير ذلك من تكاليف إنهاء الخدمة بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين والدوليين. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء.

١٤ - وفي إطار عرضه تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/621)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٤٦,٨ مليون دولار لمواصلة البعثة، وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٤٦,٧ مليون دولار مما ترك رصيداً غير مرتبط بمبلغ ٦٠٠ ١٤٨ دولار وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد بلغ ٩٩,٧ في المائة. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٠ من تقرير الأداء.

١٥ - وأوضح أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٤,٩ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/711) تعكس زيادة قوامها ٦,٢ في المائة من التمويل البالغ ٤٧,٩ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة البعثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتَمثَّلت

الأسباب الرئيسية للفرق في عدم إحلال المركبات في سياق اقتراح الميزانية الحالية بالمقارنة مع إحلال ٣٦ مركبة في سياق ميزانية الفترة ٢٠١٠-١١ إضافة إلى أسعار صرف دولار الولايات المتحدة/اليورو التي تم الأخذ بها للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بالمقارنة مع الأسعار المأخوذ بها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٧٩ من تقرير الميزانية.

١٦ - وفي إطار عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/620)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٥٦١ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٥٤١,٨ مليون دولار، مما ترك رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ١٩,٢ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام يبلغ ٩٦,٦ في المائة. والأسباب الرئيسية للفرق تَمثَّلت في اتباع خطى أسرع مما كان متوقعاً بالنسبة إلى إنهاء المرحلة الثالثة من العنصر العسكري للبعثة وإعادة ١٠٠ من أعضاء قوة الحرس العسكري للمحكمة الخاصة لسيراليون إلى الوطن على نحو ما أوصى به الأمين العام في رسالة إلى مجلس الأمن (S/2009/679) وانخفاض النفقات المتعلقة بالموظفين الدوليين نتيجة ارتفاع معدلات الشواغر الفعلية وانخفاض التكاليف العامة الفعلية للموظفين. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٦٥ من تقرير الأداء.

١٧ - ومضى يقول إن الميزانية المقترحة بمبلغ ٥٤٠,٨ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/727) كانت تتألف من ٥٢٨,٤ مليون دولار لمواصلة البعثة و ١٢,٤ مليون دولار للدعم الانتخابي من جانب البعثة، وهذا يعكس زيادة قوامها ٣,٢ في المائة بالنسبة إلى التمويل البالغ ٥٢٤ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

والأسباب الرئيسية للفرق تَمثَّلت في زيادة الاحتياجات اللازمة للمرافق والبنى الأساسية، وهو ما نجم عن حقيقة أن البعثة كانت في السنة الثامنة من عمليتها، مما ترك كميات كبيرة من المعدات وقد تجاوزت إمكانية إصلاحها اقتصادياً وزادت الاحتياجات لخدمات الصيانة والتغيير والتشييد والتجديد، كما زادت الاحتياجات اللازمة للنقل البري بسبب زيادات تكاليف الوقود فضلاً عن زيادة احتياجات النقل الجوي الناجمة عن ارتفاع تكاليف الاستئجار والتشغيل للطائرة العمودية وهو ما أفضى بدوره إلى ارتفاع تكاليف الوقود والعقود الجديدة وترتيبات طلبات التوريد مع حكومة مساهِمة بتقديم الطائرات العمودية العسكرية. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ١٢٨ من تقرير الميزانية.

١٨ - وفي إطار عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/596)، قال إن التمويل البالغ ٤٥ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة القوة تم استخدامه بأكمله وأن الجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٢٥ من تقرير الأداء.

١٩ - وأوضح أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٩,٦ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/710) تعكس زيادة قوامها ٣,٧ في المائة بالنسبة إلى التمويل البالغ ٤٧,٨ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة القوة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والأسباب الرئيسية للفرق تمثَّلت في زيادة التكاليف من أجل المعدات المملوكة للقوات نتيجة مذكرة التفاهم الموقَّعة، مع زيادة الاحتياجات المطلوبة لتلبية التكاليف العامة للموظفين بالنسبة للموظفين الدوليين واستخدام سعر صرف أقل لدولار الولايات المتحدة/الليرة السورية عن ميزانية

٢٠١٠-٢٠١١. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٢ من تقرير الميزانية.

٢٠ - وفي إطار عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/608)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت التمويل بمبلغ ٥٨٩,٨ مليون دولار لمواصلة القوة، وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٥٤٢,١ مليون دولار مما ترك رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ٤٧,٧ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام يبلغ ٩١,٩ في المائة. أمّا الأسباب الرئيسية للفرق فتَمثَّلت في انخفاض الاحتياجات المطلوبة من أجل استئجار وتشغيل وسائل النقل البحري بسبب نشر سُفن وطائرات عمودية أقل عدداً في فرقة العمل البحرية فضلاً عن خفض بأقل من المتوسط في نشر الوحدات العسكرية وتقليل الاحتياجات اللازمة لحصص الإعاشة المقننة، وهو ما عوض عنه جزئياً زيادة الاحتياجات للشحن والمعدات المملوكة للقوات نتيجة الإعادة المبكرة للوطن لإثنتين من الوحدات العسكرية إلى أوروبا مع نشر ثلاث وحدات من آسيا. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء.

٢١ - وعرض إلى الميزانية المقترحة بمبلغ ٥٤٢,٨ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/756)، فقال إنها تعكس زيادة قوامها ٤,٦ في المائة بالنسبة إلى التمويل بمبلغ ٥١٨,٧ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة القوة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وإن الأسباب الرئيسية للفرق تمثلت في انخفاض وتأخُّر عامل نشر الوحدات العسكرية وارتفاع تكاليف السفر أو الإحلال أو التناوب أو الإعادة إلى الوطن بالنسبة للجنود استناداً إلى الأنماط الفعلية للإنفاق وارتفاع في عدد حالات تناوب القوات وزيادة الاحتياجات من الموظفين الوطنيين والدوليين وهو ما نجم أساساً عن عامل انخفاض الشواغر. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٩٠ من تقرير الميزانية.

٢٢ - وفي إطار عرض تقرير الأداء بشأن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/665)، قال إن الجمعية العامة اعتمدت تمويلاً بمبلغ ٥٣,٥ مليون دولار لمواصلة البعثة وأن النفقات وصلت إلى مبلغ ٥١,٩ مليون دولار، مما ترك رصيداً غير مرتبط به بمبلغ ١,٦ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد بمقدار ٩٧ في المائة. والأسباب الرئيسية للفرق كانت عدم استخدام الأرصدة من أجل النقل الجوي وهو ما جاء نتيجة انخفاض عما كان مخططاً له في ساعات الطيران باستخدام الطائرة الثابتة الجناحين والطائرات العمودية مع ما يرتبط بذلك من انخفاض في الاحتياجات من وقود الطائرات بينما كان هناك طائرة عمودية واحدة لم تعمل على مدار ٢٠٥ من الأيام من واقع ٣٦٥ يوماً إضافة إلى وجود مهبط جوي لم يخضع لا للصيانة ولا لعملية التمهيد في موقع فريق أوسارد فضلاً عن وجود أرصدة غير مستخدمة بالنسبة للمرافق والبنى الأساسية وهو ما نجم عن القرار الذي تم اتخاذه بإلغاء اقتناء شبكة دائرة تليفزيونية مغلقة لصالح استخدام معدات أقل كلفة، إلى جانب تعيين عدد أقل لأفراد الصيانة عمّا كان مخططاً له مع انخفاض النفقات المصروفة لأغراض مشاريع الإحلال والتجديد بسبب عدم نجاح عملية طرح العطاءات اللازمة لخدمات التشييد. والجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٤٣ من تقرير الأداء.

٢٣ - وخلص إلى القول بأن الميزانية المقترحة بمبلغ ٦١,٤ مليون دولار (فيما عدا التبرعات المدرجة في الميزانية) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/720) تعكس زيادة بواقع ٧,٥ في المائة من واقع

التمويل البالغ ٥٧,١ مليون دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لمواصلة البعثة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. أما الأسباب الرئيسية للفرق، فتمثلت في زيادة التكاليف العامة للموظفين بالنسبة إلى الموظفين الدوليين وهو ما يتصل بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥ إضافة إلى معدل شواغر بلغ ٣ في المائة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ مقابل ١٠ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مع زيادة الاحتياجات اللازمة من أجل التوعية بالألغام والكشف عنها وإزالتها وذكر أن الجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة ٥٥ من تقرير الميزانية.

٢٤ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (A/65/743/Add.11)، أشار إلى أن البعثة كانت عاكفة على إجراء عملية تصفية باعتبار أن ولايتها لم يتم تمديدها بعد يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. أمّا اللجنة الاستشارية، فلم تعارض التوصية التي طرحها الأمين العام بأنه في ضوء أنشطة التصفية والالتزامات النقدية غير المسدَّدة بالنسبة للبعثة ينبغي للجمعية العامة أن تؤجل اتخاذ الإجراءات بشأن الرصيد غير المرتَبَط به والإيرادات/التسويات حتى انعقاد دورتها السادسة والستين. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدِّم الأمين العام في ذلك الحين تقريراً مستكملاً بشأن الموقف النقدي للبعثة.

٢٥ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/65/743/Add.14)، قال إن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت، فيما يتصل بالميزانية المقترحة، باعتماد وإقرار مبلغ ٢٤٢,٩ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وبتقديم تقرير بشأن ميزانية منقَّحة للفترة بأسرها ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وذَكَر أن التوصيات والملاحظات المتعلقة بالموارد المحددة التي طلبها الأمين العام واردة في الفرع رابعاً باء من التقرير.

٢٦ - ومضى يقول إنه خلال مناقشات اللجنة مع ممثلي الأمين العام أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بالتحديات التي يمثلها تنفيذ اتفاق أواغادوغو السياسي والاتفاقات الأربعة المكمِّلة له، على أساس نتيجة انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد طلب المراقب المالي وتلقى موافقة اللجنة الاستشارية بشأن العملية من أجل الدخول في التزامات إضافية لمواجهة الاحتياجات المتصلة بأزمة ما بعد الانتخابات. وبما أن اللجنة الاستشارية أحيطت علماً بأن الميزانية المقترحة استندت إلى افتراض يتعلق بحل الأزمة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ واستئناف الأداء المعتاد للعملية بعدها، فقد أدركت اللجنة أن العملية قد تحتاج إلى موارد إضافية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتعلِّق اللجنة الاستشارية على الإجراءات التي سوف تتخذها الجمعية العامة على النحو الوارد في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من التقرير.

٢٧ - وفي إطار عرضه تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/65/743/Add.2)، قال إنه برغم أن اللجنة توصي باعتماد الميزانية التي اقترحها الأمين العام، إلاّ أن القلق ما برح يساورها إزاء الحالة المالية الخطرة المتواصلة للقوة وأشار إلى أن الدول الأعضاء لا بد وأن تفي بالتزاماتها المالية التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة التزاماً كاملاً وفي موعدها وبغير قيد أو شرط.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن التوصيات المتعلقة بتقرير الأداء المالي للقوة وردت في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة الاستشارية، كما أن التعليقات والملاحظات المتصلة بالإدارة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن الجهود

الرامية إلى خفض استهلاك الكهرباء والمياه، وكذلك بشأن سلامة الطرق وأنشطة إزالة الألغام، ترد في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٣٣ و ٣٤. أما في الفقرتين ٣٥ و ٣٦، فقد علقت اللجنة الاستشارية كذلك على الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ معظم التوصيات المطروحة مؤخراً من جانب مجلس مراجعي الحسابات.

٢٩ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/65/743/Add.8)، قال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد الميزانية التي اقترحها الأمين العام لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وأن توصيات وملاحظات اللجنة بشأن الموارد المحددة المطلوبة من أجل البعثة ترد في الفرع رابعاً باء من التقرير، كما أن تعليقاتها على الأداء المالي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠٠٩/١٠ ترد في الفقرات ٥ إلى ١٠ من التقرير مع ما يتصل بذلك من توصيات ترد في الفقرة ٧٠.

٣٠ - وفي معرض ملاحظته بأن البعثة كان مقرراً لها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ أن تقدِّم مساعدة انتخابية على شكل نقل جوي وبري للموظفين والمواد الانتخابية، وأن ثمة طلباً على موارد إضافية سوف يقدِّم عند الاقتضاء إلى الجمعية العامة ما أن يتم التخطيط التفصيلي للعملية الانتخابية، أوضح أن اللجنة الاستشارية تثق بأن أي طلب من هذا القبيل سوف يقدِّم في التوقيت المناسب للنظر فيه طبقاً للإجراءات المعمول بها. كما أن اللجنة الاستشارية أحاطت علماً بالموارد الإضافية المقدَّرة والمطلوبة من أجل المرافق والبنى الأساسية الناجمة عن خطة توحيد جميع مكاتب البعثة في كينشاسا ضمن مقر متكامل وحيد للبعثة، وقد طلبت وتلقت معلومات تفصيلية بشأن هذا المشروع، بما في ذلك تحليل للتكاليف يغطي ثماني فترات مالية. وبرغم أن كان متوقعاً أن تحاط علماً قبل انطلاقة المشروع المذكور إلاّ أنها أيدت استمراره لأسباب موضحه في الفقرة ٥١ من التقرير شريطة أن يتمكن فريق الأمم المتحدة القطري من تولي أمر المباني في حالة وقف نشاط البعثة قبل الفترة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩. وتتوقع اللجنة الاستشارية تقريراً مرحلياً تفصيلياً، بما في ذلك إسقاط يتنبأ بالتكاليف والوفورات المتوقعة في العرض القادم للميزانية.

٣١ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/65/743/Add.6)، قال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١/١٢ حيث تنوّه بالتقدم المتواصل بالنسبة إلى الوفاء بولاية البعثة، بما في ذلك تقديم الدعم للانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠١٢ وما تم إدراجه في الميزانية بشأن اقتراح خطط التحول التدريجي إلى حيث يتم تصفية البعثة، كما أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الأداء المالي للبعثة المذكورة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ترد في الفقرة ٤٠ من تقريرها.

٣٢ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن التصرف النهائي في أصول بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/65/748)، ذكر أن عمليات تصفية أصول البعثة مضت في طريقها المرسوم وتم إنجازها يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد أوصت اللجنة الاستشارية بقبول نهج العمل المقترح من جانب الأمين العام في الفقرة ١٢ من تقرير الأداء المالي (A/65/678).

٣٣ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/65/743/Add.1)، قال إن عملية تصفية أصول البعثة، التي استغرقت أربعة

أشهر، تم إنجازها بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقد أوصت اللجنة الاستشارية بقبول نهج العمل الذي اقترحه الأمين في تقرير الأداء المالي (A/65/681).

٣٤ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/65/743/Add.4)، ذكر أن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومع ذلك، وعلى نحو ما أوضحته في الفقرة ١٠ من تقريرها، فما زال يساورها الانشغال بشأن الوضع النقدي للبعثة التي لم توفَّق في تغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة الثلاثة أشهر، ويبلغ ٠٠٠ ٩٦٩ ١١ دولار. وقد أحاطت اللجنة الاستشارية علماً بالسرد الوارد في تقرير الأداء المالي (A/65/621) بشأن المرحلة الرابعة لخطة دعم البعثة، بما في ذلك الاستعانة بمصادر تجارية خارجية لأداء بعض الخدمات. وتثق اللجنة الاستشارية بأن البعثة سوف تواصل تقييم أثر خطة الدعم، وخاصة إذا ما كان هناك تصور بشأن مرحلة خامسة على نحو ما نما إلى علم اللجنة الاستشارية.

٣٥ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/65/743/Add.7)، قال إن توصياتها فيما يتعلق بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهي تتألف من مواصلة البعثة وعناصر الدعم الانتخابي، سوف تنطوي على خفض شامل بمبلغ ٢٧٠ ٦٠٧ ١٨ دولار. وفيما لا تبدي اللجنة الاستشارية أي اعتراض على الموارد المقترحة للدعم الانتخابي، إلاّ أنها ترى أن الموارد المطلوبة لمواصلة البعثة لا بد وأن تعكس حقيقة أنها بصدد التخفيض، ومن ثم توصي اللجنة بخفض مقداره ١٠ في المائة في الاحتياجات المقترحة للعمليات.

٣٦ - بنفس القدر، وفيما تسلِّم اللجنة الاستشارية بأهمية دور البعثة في بناء قدرة الشرطة الوطنية في ليبريا، فقد ذَكَر أن اللجنة تلاحظ أن بعض المهام المتوخاة بالنسبة إلى الوظائف الجديدة المقترحة لا تتعلق تحديداً بالشرطة، ومن ثم فلا بد من استيعابها في إطار القدرة الحالية المتاحة. وعليه، فاللجنة الاستشارية توصي بالاقتصار على اعتماد ست فقط من الوظائف العشر التي اقترحها مكتب مفوض الشرطة في البعثة.

٣٧ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/65/743/Add.3)، ذكر أن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، موضحاً أنها ما زالت ترى جدوى من التنسيق الإقليمي لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فيما بين بعثات حفظ السلام التي تتقارب مواقعها جغرافياً، كما أنها تشجع على مواصلة استكشاف النُهج التي تم وضعها بالفعل لتوحيد المهام الإدارية الأخرى، كما أنها تعلِّق على الأداء المالي لبعثة المراقبين المذكورة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ على نحو ما يرد في الفقرة ٣٥ من التقرير.

٣٨ - وفي إطار عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/65/743/Add.9)، قال إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ لا تعكس القرار المتخذ مؤخراً بتحويل وظيفة موظف شؤون مدنية من الفئة ف-٤ إلى وظيفة موظف وطني أقدم للشؤون المدنية. وذكر أن اللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على هذا التحويل لأنه سوف يسهم في بناء قدرة الموظفين الوطنيين، كما أن التحويل سوف ينطوي على خفض بمبلغ ٢٠٠ ١٣٣ دولار في اقتراح الميزانية الأصلي (A/65/756) الذي كانت اللجنة الاستشارية قد راعته في توصياتها.

٣٩ - وفي معرض ملاحظته أن النفقات المتوقعة بالنسبة للفترة الحالية سوف تصل إلى ٥١٨,٦ مليون دولار في مقابل اعتماد بمبلغ ٥١٨,٧ مليون دولار، بما في ذلك

نفقات زائدة ترتبط بزيادة الاحتياجات من الموظفين المدنيين ومن الوقود واحتياجات فرقة العمل البحرية، فضلاً عن الاحتمال المرجَّح بزيادة إجمالية في النفقات بواقع ١٥ مليون دولار أو بنسبة ٢,٨٩ في المائة، فقد أوضَح أن اللجنة الاستشارية تتوقع أن تبذل البعثة قصارى جهودها لاستيعاب هذه النفقات ضمن اعتماد الفترة الحالية.

٤٠ - وخلص إلى عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/65/743/Add.5)، قائلاً إن اللجنة الاستشارية لاحظت أولويات البعثة التي شملت الجهود المتصلة بالألغام البرية وتحسينات البنى الأساسية والأمن وهي تعلق على الأداء المالي للبعثة المذكورة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ على نحو ما يرد في الفقرة ٣٤ من التقرير.

٤١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تكلَّم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن طابع بعثات حفظ السلام تغيَّر في السنة السابقة مع ما تم من إنهاء أو توحيد أو تحوّل نحو تخفيض قوام بعض هذه البعثات فضلاً عن تركيز متوقع على التعامل مع حالات متقلّبة أو مع تقديم مساعدات انتخابية في حالات أخرى. وبرغم هذه التغييرات، يظل حفظ السلام أمراً حيوياً، وتظل المنظمة هي أكبر مساهم متعدد الأطراف في العالم لصالح تثبيت الاستقرار فيما بعد النزاعات. كما أن حفظ السلام عنصر سابق ولا غنى عنه لبناء السلام وينبغي أن يسعى إلى تمهيد الطريق من أجل عمليات إقرار السلام واستعادة سيادة القانون واستخدام التنمية للتصدي لأسباب النزاع.

٤٢ - وعليه، فإن الميزانية المقترحة لكل بعثة ينبغي أن تعكس في رأيه الموارد المطلوبة من أجل التنفيذ الكامل لولايتها بما يحقق الهدف المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فقد أوضَح أن المجموعة سوف تنظر بدقة في ميزانيات البعثات. وإذا ما جاءت التخفيضات في الموارد باقتراح من الأمين العام أو بتوصية من اللجنة الاستشارية، فلا بد أن يكون ثمة تأكيد بأن هذه الاستقطاعات لا تتم عشوائياً. وعليه فالمجموعة سوف تتدارس الإلغاء أو التأميم المقترح لوظائف حفظ السلام حسب ما يقضي به قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٥، فضلاً عن معدلات الشواغر وتبديل الموظفين ومسائل الشراء ومشاريع الأثر السريع.

٤٣ - وتطرّق على وجه التحديد إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فأعرب عن الترحيب بقرب تنفيذ الميزانية الكاملة في فترة الميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠، مسلِّطاً الأضواء سواء على الدور الحيوي لبعثة تحقيق الاستقرار فيما يتصل باستتباب الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى أو على التحديات التي تواجهها فيما يتصل بتثبت دعائم السلام والاستقرار وحماية المدنيين، موضحاً قدرتها على النهوض بولايتها، بما في ذلك تقديم الدعم التقني واللوجستي للانتخابات الوطنية والمحلية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وهو ما يتوقف على استمرار إتاحة الموارد الكافية.

٤٤ - **السيدة كافانا** (نيوزيلندا): تكلمت كذلك باسم أستراليا وكندا، فكررت ما أعربت عنه الوفود الثلاثة من دعم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كما أعربت عن الترحيب بالتقدم الملموس الذي أحرزته حكومة تيمور - ليشتي في ضوء ما تلقته من دعم البعثة المذكورة أعلاه ومن قوة تحقيق الاستقرار الدولية التي تتألف من أفراد ينتمون إلى أستراليا ونيوزيلندا. وذكرت أن الوفود الثلاثة ترحب بالأولويات الرئيسية للبعثة وهي استعراض وإصلاح قطاع

الأمن ودعم سيادة القانون وتعزيز ثقافة من الحوكمة والحوار الديمقراطي إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٥ - ومضت تقول إنه فيما تُمثِّل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٢ أمراً حيوياً إذا ما توافرت لها صفة المصداقية والشفافية بما يكفل السلام والاستقرار، فإن الوفود الثلاثة تلاحظ بالذات الموارد المطلوبة للمساعدة الانتخابية وتتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات خلال المشاورات غير الرسمية المتصلة بالوظائف الإضافية المرحلية المقترحة بما في ذلك التوقيت المتوخى للتوظيف والتوزيع. وفي أعقاب ما تم مؤخراً من استئناف الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية للشرطة من جانب الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي لا بد أن يظل تركيز البعثة منصبّاً على بناء القدرات بما يكفل للشرطة الوطنية أن تمتلك الأدوات المطلوبة وأن تكتسب الخبرات اللازمة في هذا المضمار.

٤٦ - وخلصت إلى الإعراب عن ترحيب الوفود الثلاثة بإنشاء الفريق التوجيهي الرفيع المستوى الذي يترأسه الرئيس ورئيس الوزراء والممثل الخاص للأمين العام من أجل الإشراف على تحول البعثة، معربةً أيضاً عن الثقة بأن ذلك سوف يكفل التخفيضات المقرر إضفاؤها تدريجياً على أنشطة البعثة خلال فترة الميزانية بحيث تتماشى مع رغبات الحكومة ومع الحقائق الماثلة على الأرض.

٤٧ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أوضح إنه فيما يكرر تأيده لأنشطة حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة ولالتزامها بتقديمها التمويل الكافي بما يكفل التنفيذ الكامل للولايات التي تضطلع بها المنظمة، إلاّ أن وفده يلاحظ أن مجموع ميزانيات حفظ السلام، المقترح للفترة المالية الراهنة جاء دون تغيير إلى حد كبير عن الفترة المالية السابقة مع استثناء البعثة التي تم إنهاؤها في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٤٨ - ومضى يقول إن المناخ الاقتصادي العالمي الصعب، فضلاً عن المصاعب المالية التي تواجهها الدول الأعضاء كافة تجعل من اللازم توخي التدقيق الشديد في المقترحات ذات الصلة والتماس أوجه الكفاءة قدر الإمكان. وأوضح أن الأمين العام مسؤول بحكم اضطلاعه بدور الموظف الإداري الرئيسي بمقتضى المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، عن ضمان الكفاءة والإدارة السليمة للأموال التي تقدِّمها للمنظمة الدول الأعضاء نيابة عن دافعي الضرائب فيها، ومن ثم فمن واجبه بوضوح أن يوجه مديريه إلى التماس أوجه الكفاءة خلال عملية إعداد الميزانية.

٤٩ - **السيد برانت** (البرازيل): تكلم بشأن البند ١٥٠ من بنود جدول الأعمال فقال إن حكومة وشعب تيمور - ليشتي يجب أن يتلقيا التهنئة على التقدم الكبير الذي تم إحرازه على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث جعلا من بلدهما نموذجاً لبناء السلام في أعقاب النزاع. وبما أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرَّر إجراؤها عام ٢٠١٢ ستكون أهم حدث سياسي في تيمور - ليشتي حتى الآن، ينبغي تزويد بعثة الأمم المتحدة هناك بجميع الموارد الضرورية لدعم الاستعداد لإجراء تلك الانتخابات عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٩ (٢٠١١). وبما أن من المتوقع من الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي أن تكون قد استأنفت مسؤولياتها الشُرطية الأساسية في جميع المقاطعات، كما أنها سوف تمارس سلطات الشرطة عبر البلد، مدعومة باستمرار المشورة والتدريب من جانب شرطة الأمم المتحدة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، فلا بد للبعثة أن تواصل تركيزها على بناء القدرات من خلال عمليات التدريب والتعليم والمشورة والرصد المتخصص. وأي تخفيض في عدد ضباط شرطة البعثة لا بدّ وأن يكون معبِّراً عن الحقائق على الأرض بدلاً من اتباع مواعيد نهائية جامدة أو مصطنعة، كما ينبغي مناقشته بصورة كاملة مع سلطات تيمور - ليشتي.

وبما أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية هي مفتاح حفظ السلام والاستقرار، فلا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذا الميدان أينما كانت مطلوبة.

٥٠ – وأوضح أنه بعد أن أسدت البعثة مساهمة ممتازة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور – ليشتي، فلا بد للبعثة أن تستعد للفترة الانتقالية من خلال التكيُّف مع الظروف الجديدة مع مساعدة الحكومة على مواجهة التحديات الراهنة بما في ذلك تحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبناء القدرات واستتباب الأمن. وفي هذا الخصوص، أعرب عن تأييد مشروع بناء القدرات من الموظفين الوطنيين، الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٠ باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر الخطة الانتقالية للبعثة.

٥١ – وخلص إلى ملاحظة ما تم من خفض بنسبة ٤,٦ في المائة في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بالمقارنة مع بعثة الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويأتي هذا جزئياً نتيجة خفض في عدد وظائف الموظفين الدوليين للتعويض عن تكاليف تحقيق الاتساق في ظروف الخدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٤٨. وأوضح أن وفده يشير إلى أن الجمعية العامة كانت قد خلصت في ذلك القرار إلى أن التكاليف الإضافية المتصلة باتساق شروط الخدمة ينبغي ألاّ تؤثر على التكاليف التشغيلية أو تقوِّض تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بالاضطلاع بها. وعليه، فهو يعرب عن الانشغال إزاء المستوى الراهن من الموارد الذي اقترحه الأمين العام بالنسبة للبعثة، وكذلك إزاء عدد من بعثات حفظ السلام الأخرى ولا سيما في أفريقيا. ولسوف يسعى طلباً للمزيد من الإيضاح في إطار المشاورات غير الرسمية. وعلى اللجنة أن تقدِّم جميع الموارد اللازمة لتمكين البعثة من مساعدة تيمور – ليشتي على الاستمرار في اتباع مسار متواصل يفضي إلى بناء السلام وتحقيق التنمية في الأجل الطويل.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الموقف المالي المستكمَل لبعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/556 و A/65/775)

٥٢ – **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): في إطار عرض تقرير الأمين العام بشأن الموقف المالي المستكمَل لبعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/556)، قال إن خمساً من بين بعثات حفظ السلام، البالغ عددها ٢٣ بعثة ويتم تغطيتها في التقرير، تعاني أوجه عجز نقدي بلغ مجموعها ٨٦ ٧٢٠ ٠٠٠ دولار اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بسبب المبالغ غير المسدّدة من الأنصبة المقررة، وأن هناك ١٨ بعثة أخرى لديها فوائض نقدية متاحة للإقراض للدول الأعضاء وبجملة ٢٣٠ ٧٤٥ ٠٠٠ دولار.

٥٣ – ومضى يقول إن ثلثي الرصيد النقدي الذي كان متوافراً في حساب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٩١ ٩٠٠ دولار أعيدا إلى حكومة الكويت عملاً بمقرر الجمعية العامة ٦٤/٥٥٨، وأن الأمين العام يقترح حالياً أن يعاد إلى حكومة الكويت ثلثا صافي الرصيد النقدي المتاح المعدَّل لحساب البعثة المذكورة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وهو بمبلغ ٧٠٠ ٦٠٠ دولار.

٥٤ – وأوضح أنه بسبب الأنصبة المقررة غير المسدّدة في الحسابات الخاصة لبعض البعثات العاملة، فثمة حاجة متواصلة للاقتراض المتبادل من حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها مع وجود أرصدة نقدية لديها برغم ما طرأ من تحسن في الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ عندما كان مطلوباً ما مجموعه ٣٠ مليون دولار لصالح ثلاث من البعثات

العاملة (في الصحراء الغربية وفي ليبريا وفي جورجيا). وفي الفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى ٤ أيار/مايو ٢٠١١، كان مطلوباً مبلغ ٧٥,٩ مليون دولار على سبيل الاقتراض للبعثات العاملة الأربع (بعثة الصحراء الغربية وبعثة قبرص وبعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة كوسوفو). وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وصل مجموع الاقتراض لصالح بعثتين عاملتين (بعثة الصحراء الغربية وبعثة كوسوفو) إلى مبلغ ٢٨,٥ مليون دولار.

٥٥ - وتطرَّق إلى الخفض في الاقتراض المتبادَل في الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ وفي ضوء تراكم الأرصدة الكبيرة في حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها، مبيِّناً أن الأمين العام ينتوي أن يعيد مبلغ ٠٠٠ ٧٤٥ ١٨٠ دولار من واقع مبلغ الاقتراض إلى الدول الأعضاء اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ رهناً بمقرر يصدر عن الجمعية العامة، وأن الأرصدة المتاحة في حسابات ١٤ من البعثات التي تم إنهاؤها، التي تقل عن مبلغ ٢٠ مليون دولار، سوف تعاد كاملة، بينما سيتم تنسيب المبالغ المتبقية بصورة متساوية عبر البعثات المتبقية. وذكر أن ثمة تقسيماً حسب البعثة للمبالغ التي سيتم إعادتها ورد في المرفق الثاني للتقرير (A/65/556)، مضيفاً أن الأمين العام يقترح الاحتفاظ برصيد نقدي متاح بمبلغ ٥٠ مليون دولار في حسابات البعثات الأربع لحفظ السلام التي تم إنهاؤها في ضوء التجربة المتعلقة بالاحتياجات النقدية للمنظمة.

٥٦ - **السيد كيلابيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في إطار عرضه التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/65/775)، قال إن اللجنة الاستشارية ترى أن الرصيد النقدي البالغ ٧٥ مليون دولار لا بد من الاحتفاظ به لتغطية الاحتياجات النقدية للمنظمة بدلاً من مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار الذي يقترحه الأمين العام انطلاقاً من أن المعلومات المستكملة حتى شباط/فبراير ٢٠١١ توضح زيادة في مستوى الاقتراض المتبادَل منذ صدور تقرير الأمين العام (A/65/556) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. واللجنة توصي بضرورة أن يعاد إلى الدول الأعضاء الرصيد من النقد المتوافر بعد الاحتفاظ بمبلغ ٧٥ مليون دولار.

٥٧ - ومضى قائلاً إن اللجنة الاستشارية لا تؤيد اقتراح الأمين العام بالتوسع في شروط ومستوى صندوق الاحتياطي لحفظ السلام كي يغطي الاحتياجات التشغيلية للبعثات الجارية حالياً. ومع ذلك، فهي تدرك الحاجة إلى تحقيق توازن بين مصالح الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية في حينها، والتي يمكن أن تؤول إلى ملكيتها المدفوعات الفائضة، وبين تلك الحكومات التي تقدِّم القوات ووحدات تشكيلات الشرطة والدعم اللوجستي وغير ذلك من الموارد، مما ينبغي معه رد تكاليفه في موعد مناسب لقاء خدماتها المقدّمة إلى المنظمة. وترى اللجنة أنه بوسع الجمعية العامة أن تفيد من دراسة متعمِّقة من الأفضل أن يتولاها مجلس مراجعي الحسابات بشأن أنسب الآليات الكفيلة بتحقيق مثل هذا التوازن وكفالة الإدارة المالية السليمة للتدفقات النقدية الواردة والصادرة.

٥٨ - وخلص إلى القول بأن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تمضي قُدماً على النحو المرسوم في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام (A/65/556) فيما يتعلق بالتعامل مع الأرصدة الدائنة مقابل الاشتراكات غير المسدَّدة.

٥٩ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تؤيد تماماً اقتراح الأمين العام بأن يعاد إلى حكومة الكويت مبلغ ٦٠٠ ٧٠ دولار، وهو ما يشكِّل ثلثي الائتمانات الصافية المعدلة المتاحة من حسابات بعثة الأمم المتحدة في العراق والكويت. وفيما يتعلق بمسألة الأنصبة المقررة غير المسددة والحسابات المدفوعة للدول الأعضاء وغير ذلك من الالتزامات لبعثات حفظ

السلام التي تم إنهاؤها، أبدى استعداد المجموعة الكامل لاستكشاف الخيارات التي تتيح التوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة الطويلة الأجل.

٦٠ - **السيدة رايخ** (هنغاريا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة كرواتيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا، بلد عملية التثبيت والانتساب، بالإضافة إلى جمهورية ملدوفا وأوكرانيا، فقالت إن إعادة الفوائض النقدية في حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها مقابل الأرصدة الدائنة للدول الأعضاء ما زالت تشكّل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ومن الأسف أن هذه الأموال لم يتم إعادتها كاملة بما يتفق مع البنود ٣/٥ و ٤/٥ و ٥/٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة التي تقضي بأن الرصيد المتبقي لأي اعتمادات في حسابات البعثات التي يتم إنهاؤها لا بد من تسليمه وإعادته إلى الدول الأعضاء. وفيما يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن الأمين العام يسلِّم للمرة الأولى بضرورة إعادة هذه الأرصدة النقدية إلى الدول الأعضاء، إلاّ أن بنود النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة لا تبرر احتجاز نسبة مئوية من هذه الفوائض النقدية، بل إن إعادة الأرصدة غير المرتبط بها كاملة إلى الدول الأعضاء أمر تأخَّر كثيراً ولا بد أن يتم الآن.

٦١ - وفيما أعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بما طرأ من تحسُّن على أوضاع السيولة في بعثات حفظ السلام في السنوات الأخيرة مما أدى إلى خفض في الاقتراض، إلاّ أن الاتحاد يساوره الانشغال إزاء الفترة الزمنية الواسعة والفاصلة بين صدور الإخطارات للدول الأعضاء وتلقي الأنصبة المقررة، كما أن عدم القابلية للتنبؤ بالنسبة إلى حالات التسلُّم، الناجمة عن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزامها بسداد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي موعدها وبغير قيد أو شرط، لا يمكن أن يبرر عملية الاقتراض المتبادَل، ومن اللازم أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزامها باعتبار أن سلبيات السيولة يمكن أن تعرض للخطر فعالية تنفيذ التكليفات التي تضطلع بها البعثات ذات الصلة.

٦٢ - وبرغم أن الاتحاد الأوروبي يسلّم، كما أوضحت، بجهود الأمانة العامة في تقليل هذا النوع من الاقتراض إلاّ أنه يشارك اللجنة الاستشارية شواغلها بشأن التوسع المقترح في شروط وحجم صندوق الاحتياطي لحفظ السلام في تغطية المتطلبات التشغيلية للبعثات الجارية كوسيلة لإنهاء الحاجة إلى الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها. وبصورة خاصة، يرى الاتحاد أن التدابير المقترحة يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المنظمة على إطلاق بعثات جديدة وتلبية احتياجات البعثات التي يتم توسيعها. وفي عام ٢٠١٠، كان الأمين قد طرح مقترحات تتصل بمستوى وإدارة صندوق احتياطي حفظ السلام في تقريره بشأن استراتيجية الدعم الميداني العالمية (A/65/633). ومن المفضَّل أن يستمر طرح هذه المقترحات ضمن إطار تلك الاستراتيجية تجنباً لاتباع نهج تجزيئي.

٦٣ - ثم أعربت عن مشاركة الاتحاد الأوروبي الشواغل التي تساور الدول المساهمة بقوات ولم يتم تعويضها عن خدماتها، وفي هذا الخصوص، فهو يناشد جميع البلدان التي ما زال مستحقاً عليها اشتراكات غير مسددة إزاء عمليات حفظ السلام التي تم إنهاؤها أن تفي بالتزاماتها المالية في وقتها المقرر.

٦٤ - **السيد بالنتين** (نيوزيلندا): تكلم كذلك باسم استراليا وكندا قائلاً إنه فيما توضح المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام أن حسابات ١٨ من بين بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها، وعددها ٢٣، لديها أرصدة نقدية، فإن البعثات الخمس المتبقية تعاني أوجه عجز نقديّ، وهذا العجز لا بد من معالجته من خلال سداد الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء كاملة وفي موعدها. وعليه، فإن الوفود

الثلاثة تناشد جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها طبقاً للميثاق فتسدد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها وبغير قيد أو شرط، مع الترحيب بما طرأ من انخفاض على الاقتراض المتبادَل فيما بين بعثات حفظ السلام العاملة والمنهاة كنتيجة تحسن السيولة في بعثات حفظ السلام، فيما تتطلع هذه الوفود إلى أن تتلقى أحدث الأرقام بشأن الإقراض خلال المشاورات غير الرسمية. وعلى ذلك، فلا بد أن تنظر اللجنة فيما إذا كانت الممارسة الراهنة لهذا الاقتراض بين الحسابات التي تتصل بالبعثات العاملة والمنهاة يمثل آلية ملائمة ومستدامة لإدارة مشاكل السيولة، كما تنوّه الوفود الثلاثة بملاحظات الأمين العام فيما يتصل بتوسيع شروط الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام معربة عن الاعتقاد بإمكانية استكشاف خيارات أخرى في هذا الصدد.

٦٥ - وخلص إلى القول بأن الوفود الثلاثة تولي أهمية كبيرة للتوصل في الدورة الحالية إلى اتفاق بشأن حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها باعتبار أن هذه المسألة ما برحت بغير حل لوقت طويل، وقد طرح الأمين العام اقتراحاً مهماً في هذا الخصوص برغم أن لديها تحفظات تتعلق ببعض جوانب الاقتراح المذكور إذ ترى أن الوقت قد حان لكي تسوي الوفود خلافاتها وتلتمس حلاً مقبولاً من الجميع.

٦٦ - **السيد كاجي** (سويسرا): تكلم أيضاً باسم ليختنشتاين، فقال إن الوفديْن كررا على مدار سنوات عدة القول بأن الفوائض النقدية بحسابات بعثات حفظ السلام المنهاة لا بد من تسليمها وإعادتها إلى الدول الأعضاء، وإن ممارسة الاقتراض المتبادَل لتمويل أوجه العجز النقدية في بعثات حفظ السلام العاملة ينبغي الكفّ عنها، وأن مسألة الحسابات التي تعاني أوجه العجز النقدي أو الالتزامات غير مسددة المستحقة للدول المساهمة بقوات لا بد من مواجهتها. وفي هذا الخصوص، وفيما يرحب الوفدان باقتراح الأمين العام إعادة نسبة مئوية إلى الدول الأعضاء من الفوائض النقدية المتوافرة، إلاّ أنهما يتفقان كذلك مع اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء تحليل متعمق للحجم الدقيق للأموال التي ينبغي إعادتها باعتبار أن مثل هذا الترتيب لا ينبغي أن يخلق مشاكل نقدية ضمن نطاق المنظمة.

٦٧ - ومضى قائلاً إنه ما دام ثمة حاجة للاقتراض المتبادَل، فلن يتسنى إعادة جميع الأرصدة النقدية المتاحة إلى الدول الأعضاء. ومن المؤسف أن تقرير الأمين العام لا يتطرَّق إلى هذه المشكلة إلاّ بصورة مبتسرة إذ يقترح إمكانية تغطية الاحتياجات التشغيلية للبعثات العاملة من واقع صندوق احتياطي لحفظ السلام بدلاً من الاقتراض المذكور أعلاه. على أن النتائج الممكن أن تتحقق من تدبير من هذا القبيل لم يتم تحليلها ولا أصبح واضحاً كيف يؤثّر مثل هذا الاقتراح على مشاريع من قبيل استراتيجية الدعم الميداني العالمية التي تتوخى بدورها إضفاء تغيُّرات على إدارة صندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وأخيراً فإن مسألة الحسابات التي تعاني أوجه عجز نقدي لم يتم التطرق إليها على الإطلاق. وعليه، وبرغم أن الوفدين يؤيدان الاتجاه العام لاقتراح الأمين العام، إلاّ أنهما يريان أنه مجرد منطلق جيد لمناقشةٍ تجري بشأن بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها.

٦٨ - **السيد بارك** شول - جو (جمهورية كوريا): قال إنه فيما لا تزال معظم الفوائض النقدية في حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها بغير استخدام في السنوات الأخيرة، نظراً لما طرأ من خفض في عمليات الاقتراض المتبادَل، إلاّ أن الدول الأعضاء واجهت مناخاً مالياً صعباً لدرجة أنها ظلت تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية في وقتها المقرر. وفي مداولات اللجنة بشأن هذه المسألة، فإن المصالح المتباينة للدول الأعضاء لا بد من النظر إليها بطريقة متوازنة؛ فالفوائض النقدية في حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها لا بد من إعادتها للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية فيما تستحق البلدان التي ساهمت بقوات

استرداد التكاليف بطريقة مناسبة من حيث التوقيت. وفي هذا الخصوص، يرحب وفده باقتراح الأمين العام إعادة ٠٠٠ ٧٤٥ ١٨٠ دولار من الأرصدة النقدية في حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها إلى الدول الأعضاء، كما ينوّه مع التقدير بتوصية اللجنة الاستشارية إعادة مبلغ ٠٠٠ ٧٤٥ ١٥٥ دولار إلى الدول الأعضاء التي كانت قد سددت حسب الأصول ما عليها من اشتراكات مقررة.

٦٩ - وأوضح أنه فيما ناقشت اللجنة على مدار سنوات مسألة حسابات بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها دون أن تصل إلى أي نتيجة، فإن وفده يتصور أنه حان الوقت لالتماس حل متوازن. وفي هذا الخصوص فهو يؤيد تماماً اقتراح الأمين العام بالتعامل مع الأصول المتاحة أولاً مقابل الاشتراكات غير المسدَّدة بالنسبة إلى البعثات التي تم إنهاؤها ومن ثم بالنسبة إلى سائر عمليات حفظ السلام. وفضلاً عن ذلك، فهو يؤيد عزم الأمين العام أن يعاد إلى حكومة الكويت ثلثا الائتمانات الصافية المتوافرة التي تم تسويتها في حسابات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت.

٧٠ - **السيد يامادا** (اليابان): قال إن ثمة مبدأين أساسيَّين ينبغي وضعهما في الاعتبار لدى مناقشة حالة بعثات حفظ السلام التي تم إنهاؤها، وأولهما سداد الاشتراكات المقررة بوصفه التزاماً يقضي به الميثاق والثاني أن الأرصدة النقدية في حسابات البعثات التي تم إنهاؤها ينبغي إعادتها إلى الدول الأعضاء طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وعليه، فقد أعرب عن ترحيب وفده باقتراح الأمين العام إعادة ٠٠٠ ٧٤٥ ١٨٠ دولار من الأرصدة النقدية المتاحة للائتمان لصالح الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، باعتبار أن ذلك يشكل أساساً سليماً لمناقشات اللجنة. وأوضح أن وفده على بيِّنة من حالة الافتقار إلى السيولة في بعض الأحيان، مما أدى إلى اقتراض أموال من أجل بعثات حفظ السلام العاملة من حسابات البعثات التي تم إنهاؤها، كما أنه يرغب في تكرار القول بأن مشكلة حالات العجز النقدي في البعثات المنهاة ينبغي حلها من خلال سداد الاشتراكات المقررة كاملة، وفي موعدها المطلوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.